بالقول ان «ما أخشاه هو ان تتحوّل الأزمة الى نار تحرق كل شيء في طريقها... وان تكون المجموعة العربية في حاجة الى جيل آخر لاستعادة توازنها والصداقة التي يجب ان تقوم بين أعضائها» (**المصدر نفسه**، ٢٢/٨/١٩٩٠).

قمة لتغطية التدخل الاميركي

فور دخول القوات العراقية الكويت، عقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجيات العرب، الذين كانوا يشاركون في اجتماعات وزراء خارجيات دول منظمة المؤتمر الاسلامي، في القاهرة. وفي ٣/٨/١٩٩٠، أصدروا قراراً، ممّا جاء فيه: «١ ـ ادانة العدوان العراقي على دولة الكويت، ورفض أية آثار مترتّبة عليه، وعدم الاعتراف بتبعاته؛ ٢ ـ استنكار سفك الدماء وتدمير المنشآت؛ ٣ ـ مطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية الى مواقعها قبل... (١/٨/١٩٩٠)؛ ٤ ـ رفع الامر الى... رؤساء الدول العربية للنظر في عقد اجتماع قمّة طارىء لمناقشة العدوان، وللبحث في سبل التوصّل الى حل تفاوضي دائم ومقبول من الطرفين المعنيين...؛ ٥ ـ تأكيد التمسّك بالحفاظ على السيادة والسلامة الاقليمية للدول الاعضاء في الجامعة... واحترام النظم الداخلية القائمة فيها، وعدم القيام بأي عمل يرمي الى تغييرها؛ ٦ ـ رفض المجلس القاطع لأي تدخّل، أو محاولة تدخّل أجنبي، في الشؤون العربية...» (**المصدر نفسه**، ٥/٨/١٩٩٠). وقد وافق على القرار ١٤ دولة عربية، وتحفّظت منه أربع دول، هي اليمن وموريتانيا وفلسطين والسودان، فيما كان رأي الاردن يدعو الى عدم اصدار القرار، حيث كانت تجرى اتصالات ومشاورات لحل الأزمة دبلوماسياً، وان القرار قد يعرقل سير هذه الاتصالات. أمّا ليبيا، فقد تغيّبت عن جلسة التصويت. وصرّح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، بـ «ان موريتانيا امتنعت عن التصويت، وان أربع دول رفضت البيان [القرار] هي الاردن وفلسطين واليمن والسودان» (**المصدر نفسه**). وقد عطل، فعلاً، اصدار القرار أعمال الوساطة الاردنية لعقد قمّة عربية مصغّرة في جدة، في السعودية، لحل الازمة العراقية ـ الكويتية (**القدس العربي**، لندن، ٦/٨/١٩٩٠). وأوضح رئيس الحكومة الاردنية، مضر بدران، «ان العاهل الاردني، الملك حسين، والرئيس المصري، حسني مبارك، اتفقا، خلال لقائهما في الاسكندرية [٣/٨/١٩٩٠]، على ان صدور بيان كهذا سيُعقّد الامور، ويقلّل من فرص انعقاد القمة المصغّرة، الامر الذي يفتح المجال لتدويل الأزمة، ولتدخّل القوى الاجنبية واسرائيل الطامعة في أرض العرب وخيراتها» (**المصدر نفسه**، ص ٣).

هذا الانقسام الأولي في اجتماع مجلس الجامعة العربية كُرّس بشكل مواقف شبه نهائية من الازمة العراقية ـ الكويتية في مؤتمر القمة، الذي دعا الى عقده الرئيس المصري، حسني مبارك. ففي ١٠/٨/١٩٩٠، انعقد شمل ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية في القاهرة، للبحث في الأزمة التي ولّدها دخول القوات العراقية للكويت، والدور العربي المطلوب لحلها، وذلك في حين كانت القوات الاميركية قد بدأت تتمركز في السعودية ودول الخليج الاخرى، تحسّباً لاحتمال قيام العراق بمهاجمة السعودية؛ وقد تمّ ارسال القوات الاميركية الى السعودية بناء على طلب المملكة. وفي ختام مداولات الزعماء العرب، التي استمرت يوماً واحداً، أُصدر قرار جاء فيه: «انطلاقاً من ميثاق الأمم المتحدة، وبشكل خاص الفقرة الرابعة من المادة الثانية، والمادتان ٢٥ و٥١، وادراكاً للمسؤولية التاريخية... قرّر ما يلي: ١ ـ تأكيد قرار مجلس جامعة الدول العربية الصادر في ٣/٨/١٩٩٠...؛ ٢ ـ تأكيد الالتزام بقرارات مجلس الامن، الرقم ٦٦٠ بتاريخ ٢/٨/١٩٩٠، والرقم ٦٦١ بتاريخ ٦/٨/١٩٩٠، والرقم ٦٦٢ بتاريخ ٩/٨/١٩٩٠، بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية؛ ٣ ـ ادانة العدوان العراقي على دولة الكويت الشقيقة، وعدم الاعتراف بقرار العراق ضمّ الكويت اليه، ولا بأي نتائج أخرى مترتبة على غزو القوات العراقية للاراضي الكويتية، ومطالبة العراق بسحب قواته منها فوراً...؛ ٤ ـ تأكيد سيادة الكويت واستقلاله وسلامته الاقليمية باعتباره دولة عضواً في جامعة الدول العربية، وفي الأمم المتحدة، والتمسّك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو العراقي، وتأييده في كل ما يتخذه من اجراءات لتحرير أرضه وتحقيق سيادته؛ ٥ ـ شجب التهديدات العراقية لدول الخليج...